

التطورات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية وردود الفعل الإستعمارية 1945 \ 1954

***Political developments of the Algerian national movement and
colonial reactions 1945/1954***

د. لباز الطيب

Dr. Lebbaz Tayeb

جامعة زيان عاشور الجلفة

Ziane Achour University of Djelfa

lebbaztayeb@gmail.com

المؤلف المرسل : د. لباز الطيب

تاريخ النشر : 2021/09/20

تاريخ القبول : 2020/09/21

تاريخ الارسال :- 2020/07/20

ملخص:

يعالج المقال المآلات التي حاقت بالحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها والتطورات التي مرت في مرحلة حساسة وهي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى غاية اندلاع ثورة التحرير المظفرة كما يحاول المقال تحليل ردود الفعل الاستعمارية في نفس الفترة والنتائج المترتبة على ذلك .

الكلمات المفتاحية : الحركة الوطنية سطيف ، أحداث 8 ماي 1945 ، فرحات عباس ، مصالي الحاج.

Abstract:

The article deals with the sufferings inflicted on the Algerian national movement in its various directions and developments that went through a sensitive stage, which is the period after the Second World War until the outbreak of the victorious liberation revolution. The article also attempts to analyze the colonial reactions in the same period and the consequences thereof.

Key words: *Setif National Movement, May 8, 1945 events, Farhat Abbas, Masali Al-Hajj.*

بعد مجازر الثامن ماي 1945 ؟ وكيف كانت ردود
الفعل الإستعمارية ؟

مقدمة :

1/ إعادة تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية:

تعتبر مرحلة (1945 - 1954) منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها ن فلقد سمحت مجازر الثامن ماي 1945 لقادة الحركة الوطنية باكتشاف الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي، مما جعلهم يعيدون النظر في منهجهم المتبع خاصة بعد القمع الوحشي في حق الشعب الجزائري وكل أساليب فرنسا الجهنمية لقمع الشعب وثنيه على مطلبه في استقلال بلاده ، إضافة إلى اعتقال زعماء الأحزاب السياسية للحركة الوطنية ومنعهم من ممارسة نشاطهم وعلى رأسهم حل حزب أحباب البيان والحرية في تاريخ 14 ماي 1945 الذي وحد حركتنا الوطنية وكان المسؤول عن تلك الهبة الشعبية في 08 ماي 1945 ، وهذا كان يمثل لها خطرا نظرا لشعبيته وإستجابة الشعب له كما أدركت السلطات الإستعمارية الفرنسية أن بهذه الإجراءات التعسفية ستزيد من إحتقان الشعب وتزيد من شعبية التيار الإستقلالي المناادي للثورة كحل نهائي مع هذا التعنت الإستعماري ولذلك وحتى لا ينفجر الوضع في الجزائر ويزيد من أتعابها خاصة أنها خرجت للتو من الحرب العالمية الثانية وإقتصادها في الحضيض وتريد أن يكون هناك استقرار في مستعمراتها عامة

مما لا شك فيه أن تلك المجازر الرهيبة التي إرتكبتها الإستعمار الفرنسي في حق الشعب الجزائري لم تكن بالضرورة تحقق ما كان يهدف إليها الإستعمار في تحقيق مبتغاه المتعلق في إخماد تلك الشعلة التحررية واليقضة السياسية التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية خاصة عندما توحدت تحت راية حزب واحد وهو حزب أحباب البيان والحرية المؤسس في مدينة سطيف في شهر مارس من سنة 1944 والتي خلق معها تلك الهبة الشعبية التي عرفتها الجزائر إبتداء من أول ماي من سنة 1945 والتي إستمر تصاعدها وتخوف فرنسا الإستعمارية منها إلى أن

تدخلت وأخذتها بقوة سلاحها وراح ضحية إجرامها هذا 45 ألف شهيد

كما ألقى القبض على زعماء الحركة الوطنية وقدمتهم إلى المحاكم بحيث حكم عليهم بسنة سجن نافذة بتهمة الإخلال بالأمن العام بالجزائر.

وبالرغم من كل هذه الإجراءات التعسفية في حق الشعب الجزائري وحركته الوطنية إلا أن ذلك لم يؤد إلى إخمادها وتعطيل سيرها في سبيل تحقيق حلم الشعب الجزائري ، بحيث كان لها تطورات ومسارات بعدها التاريخ إلا أن إكتشفت الطريق الصحيح الذي عالج هذا الوباء الإستعماري في بلادنا ، فما هي هذه أهم التطورات السياسية التي عرفتها الحركة الوطنية الجزائرية

والجزائر على وجه الخصوص فلوحت بإصلاحات هامة ستعرفها بلادنا تعيد الكثير من الكثير من الحقوق للشعب الجزائري(1).

فكانت بادرة هذه الإصلاحات قرار العفو العام الذي صدر في 16 مارس 1946 والذي يخص كل المعتقلين السياسيين والمسجونين ، وعلى رأس هؤلاء المعتقلين إطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية ، إلا أن إجراءات حل الأحزاب السياسية بقي ساري المفعول بحيث سمحت لهم بتكوين أحزاب سياسية ولكن بمسميات جديدة(2)، ولذلك عادت هذه الأحزاب للنشاط في ظل عودة الحياة الدستورية ووصول الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى سدة الحكم في فرنسا (3).

وهكذا تم تشكيل احزاب الحركة الوطنية على النحو التالي:

ففرحات عباس أسس الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في 17 أبريل 1946 على نهج أحباب البيان والحرية من حيث العمل والبرنامج والمضمون ويمكن لنا أن نستخرج أهدافه من خلال إسمه فهو نادى بالإتحاد مع فرنسا في إطار فدرالي تسوده الديمقراطية وأعضاؤه هم المثقفون والبورجوازيون وكبار الموظفين والإداريين (4).

وكان شعاره الجديد في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : " لا تجنس ولا سيد جديد ولا انفصالية " وكان دائما أملة في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية (5).

ومع تاريخ أول ماي 1946 كان لفرحات عباس نداء إلى الشعب الجزائري وأهم ما جاء فيه : " كانت غايتنا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكويننا سياسيا ديمقراطيا وأجتماعيا، يتجهز في الميدان الصناعي والعلمي ودائب في تجريب ثقافته وأخلاقه مشتركا مع دولة قوية وحررة، غايتها هي إنشاء دولة فنية تقود خطاها الديمقراطية الفرنسية (6).

قرر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في إنتخابات المجلس الوطني الفرنسي وتمكن بالرغم من كل العراقيل الإستعمارية وخاصة من قبل المستوطنيين من إنتزاع أربعة مقاعد من أصل سبعة (7)

ومع قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة ، تم وضع بعض الإصلاحات في الجزائر وصادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 وهو ما عرف بدستور الجزائر جاء بإصلاحات لم تنال رضا فرحات عباس ومناضليه فقدموا إستقالتهم من مجلس الجمهورية لأن الإصلاحات التي جاء بها الدستور لا تلي مطالبهم ولا مطالب الشعب الجزائري. (8)

أما فيما يخص الإتجاه للإستقلالي، فبعد إطلاق سراح مصالي الحاج قرر مع مناضليه (أعضاء حزب الشعب سابقا) من إنشاء حزب جديد تحت إسم " حركة أنتصار الحريات الديمقراطية وكان ذلك في شهر أكتوبر سنة 1946 ن وهو إمتداد لنضال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب اللذين تم حلهم من قبل الإستعمار ،

فهذا الحزب تم تأسيسه على مبادئ وأهداف حزب الشعب الجزائري وقدم مصالي الحاج الملف الإداري للسلطات الاستعمارية حتى يضيفي على الحزب طابع الشرعية ويستطيع المشاركة في الانتخابات ومن أهم النقاط التي يركز عليها الحزب هي كما يلي:

1/ الإستقلال التام.

2/ الجلاء التام لجيش الاحتلال.

3/ إنشاء جيش وطني

4/ إعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

5/ مجانية التعليم لكل أبناء الجزائر باللغة العربية.

6/ إرجاع جميع الأملاك للدولة الجزائرية.

وكانت اهم هذه المطالب من أجل إسترجاع السيادة للشعب الجزائري وفقا للشعارات التالية : الكلمة للشعب - المنتخب التأسيسي المنتخب بواسطة الإقتراع العام والمباشر بواسطة هيئة إنتخابية موحدة، بحيث شارك الحزب في إنتخابات نوفمبر 1946 والذي إنقسم على المشاركة فيها بحيث وقف مصالي مع مشاركة الحزب ، لإضفاء الشرعية على الحزب بينما جناح آخر تزعمه " حسن لحول " دعا فيه إلى مقاطعة الإنتخابات والإعداد للعمل المسلح، إلا أن الكفة رجحت لصالح مصالي وأتباعه وتقرر خوض الإنتخابات (9).

لقد أدت مشاركة الحزب في الإنتخابات والتي لم يحدد فيها سوى على خمسة مقاعد ، إلى إنشقاق داخل الحزب بين مصالي الحاج المؤيد لها وحسين لحول المعارض لها بل ووصل الطرفان إلى جدال سياسي عنيف بين الطرفين وأتباعهما ، وفي هذا الجو المضطرب إنعقد مؤتمر للحزب بين 15 و16 فيفري 1946 ببوزريعة والذي ظهر على الحزب منقسم إلى ثلاث تيارات:

التيار الأول : وهم من مناضلي حزب الشعب والذين يرون أن يبقى الحزب في السرية ويواصل عمله على هذا المنهاج حتى يبقى محافظا على شعبيته.

التيار الثاني : وهم تيار الشرعية ويرى ضرورة مشاركة الحزب في كل الإستحقاقات الإنتخابية حتى يبقى محافظا على تواجده وشرعيته في نظر القوانين الفرنسية.

التيار الثالث : وهو تيار العمل الثوري الذي يرى أنه لا جدوى من العمل السري ويدعو إلى تشكيل منظمة شبه عسكرية وضرورة التسليح والتحضير لثورة مسلحة تكون هي الحل مع مستعمر لا يعي حقوقنا إلا بلغة السلاح.(10) .

ونظرا لكل هذه التيارات التي أصبحت تهدد الحزب قام زعيم الحزب وأنقذ الموقف بإبقاء مناضلي حزب الشعب يواصلون مهامهم بكل سرية

وإبقاء حركة إنتصار الحريات الديمقراطية كحزب شرعي والذي قال عنه أنه الوسيلة الوحيدة لإبلاغ صوتنا للجماهير وللرأي العام الفرنسي

وحتى العالمي كما وافق على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب الشبان عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيئنا وأستخدمنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد.(11) .

دستور الجزائر سبتمبر 1947 وردود فعل الحركة الوطنية

هو المشروع الإصلاحي الذي وضعته السلطات الإستعمارية الفرنسية في ظل ظروف سياسية وأجتماعية واقتصادية تمر بها كلا البلدين الجزائر وفرنسا فهذه الأخيرة تسعى بعد الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة إستتباب الوضع في جل مستعمراتها ومنها على وجه الخصوص الجزائر حتى تستعيد إستقرارها وعافيتها وإنطلاقا لإقتصادها وإعادة بناء ما حطمته حرب دامت على أراضيها أكثر من خمس سنوات كما أرادت من خلاله إرضاء الجزائريين والظهور لهم بمظهر المصلح خاصة بعد تلك المجازر المرتكبة في حقهم والذي أدى إلى إحتقان شعبي يستغله دعاة الإتجاهات الإستقلالية المطالبين بالإستقلال التام عن فرنسا ، وأطلقت فرنسا على هذه الإصلاحات كذلك البرنامج الإصلاحي الذي عرفته الجزائر في تاريخ 20 سبتمبر 1947 في عهد الرئيس الفرنسي " أوريل " بعد موافقة البرلمان الفرنسي عليه (12).

لقد احتوى القانون على 12 فصلا ، تضمنت هذه الفصول 60 مادة ، حيث تناول الفصل الأول النظام السياسي ، أما الفصل الثاني فكان حول الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية أما الثالث حول المجلس الجزائري ، أما الرابع فكان حول النظام التشريعي أما الخامس فتعرض للميزانية أما السادس فكان حول الحكومة الجزائرية والسابع حول السلطات القضائية أما الفصل الثامن فتطرق لتمثيل فرنسا في الجزائر وكان التاسع حول النظام الإداري ومن العاشر إلى الثاني عشر فكان حول مجموعة من الأنظمة المختلفة ثابتة وإنتقالية (13) .

وفيما يخص أهم ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية حول هذه الإجراءات الإصلاحية الفرنسية فإن حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية قد رفض هذا المشروع الإصلاحي جملة وتفصيلا لأنه يتنافى مع مبادئ الحزب الهادفة إلى إستقلال الجزائر إستقلال تاما عن فرنسا وان هذا القانون يهدف حسب منظورهم إلى تكريس سياسة الإدماج مما ينافي ومقومات حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية بحيث وصفه الدكتور سعدان بقوله " باللعب الصبياني الذي لا يمكن أن يكون إطار حل معضلة الحرية والديموقراطية التي يعاني منها الشعب الجزائري " حيث أعتبر تمهيدا لتحقيق الإدماج في الإستعمار الفرنسي وسببا في هضم الحقوق والحريات (14) .

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين، فكانت ردود فعلها مشابحة تماما لموقف التيار الاستقلالي إضافة أنه ينافي مطالبها المتمثلة في ترسيم اللغة العربية والتي جعلها القانون في الرتبة الثانية حيث قال رئيس جمعية العلماء المسلمين في هذا الإطار : " هذا الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر هو دستور ناقص من كامل الجهات ولم يحقق رغبة واحدة من رغبات الشعب الجزائري " (15) .

أما فيما يخص رد فعل الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري فلقد عبر عن موقف هذا الحزب رئيسه السيد فرحات عباس قائلا : " إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم فهو وليد إتفاق بين فرنسا وفرنسيي الجزائر أي السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة الجزائريين " كما أكد هذا القول الأمين العام بالنيابة للحزب أحمد بومنجل بقوله : " لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية بتلك الوعود الخاصة بالإصلاح " (16) .

/ إنشاء المنظمة السرية فيفري 1947

عرف حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية مؤتمرا في شهر فيفري 1947 ، ليشهد على ميلاد تنظيم عسكري تابع للحزب كان مطلبا ملحا من شباب تابعين للحزب ومتحمسين للعمل العسكري الذي أصبح في نظرهم واقعا لا مفر منه بعد الإجراءات الفرنسية الهادفة كلها إلى اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي ولذلك كان مطلبهم موضوعي مما

ساندهم على ذلك الكثير وحقق لهم مطلبهم رئيس الحزب وتم إطلاق على هذا التنظيم اسم المنظمة السرية أو المنظمة الخاصة (17).

خرج المؤتمر بمجموعة من القرارات الخاصة بالمنظمة السرية ومن بينها تعيين محمد بلوزداد قيادة هذا الجهاز والذي باشر العمل في تأسيس هذا الجهاز على مبدأين هما كما يلي :

1/ الفصل التام بين المنظمة وبقية التنظيمات التابعة للحزب حفاظا على السرية واختيار أحسن المناضلين في الحزب لتجنيدهم في المنظمة الخاصة.

2/ تتكون المنظمة من مجلسين : مجلس عام يتألف من خمسة أعضاء ويتحمل مسؤولية التوجيهات والمراقبة الخاصة بالعمليات المبرمجة ومجلس إقليمي يضم جميع القادة والمسؤولين عن جميع المناطق وتكون مهمتهم في تكوين متطوعين وتدريبهم في المجال العسكري على وجه الخصوص.(18)

لقد شكلت المنظمة الخاصة النواة الصلبة لجيش التحرير الوطني، وتشكلت أركانها مما يلي :

1- محمد بلوزداد : قائد المنظمة.

2- بلحاج جيلالي : المدرب العام .

3- محمد بوضياف : مسؤول قسنطينة .

4- جيلالي رقيمي : مسؤول العاصمة وضواحيها.

5- محمد مبروك : مسؤول الشلف والظهرة .

6- عمار ولد حمودة : مسؤول منطقة القبائل.

7- أحمد بن بلة : مسؤول وهران.

8- محمد يوسفى : مسؤول شبكات الإستعلاماتوالإتصالات.

ومن أهم شروط الإنضمام أن لا يتجاوز المعنى 30 سنة ويخضع لتدريب شبه عسكري وأن يلتزم بالإنضباطوإستعمال السلاح والمتفجرات ويدرك تماما ما يعنى السر والشجاعة والقوة والتحلي بالخلق الحسن والإلتزام بالدين الإسلامى والرزانة وحيوية ونشاط ويتم التحري عن هذه الخصال قبل قبول طلب الإنضمام. ، وإستطاعت المنظمة الخاصة في ظرف وجيز تجنيد ما يربو من 1500 مناضل ، وتم تكوينهم بصفة مزدوجة سياسية وعسكرية سياسيا على روح التضحية وتأطير الجماهير الشعبية ، وعسكريا فكان نظريا على حرب العصابات وعلى السلاح وجل القوانين العسكرية (19)

الأزمة البربرية 1949

في الواقع أن بوادر الأزمة البربرية بدأت منذ 1945 حين طلب أحد رموز الحركة البربرية وهو مناضل في حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية إنشاء منطقة موحدة لجميع السكان المتكلمين بالقبائلية لكن اللجنة المركزية للحزب وخوفا من نتائج ذلك على وحدة الحزب وردود فعل الكثير من مناضليه رفضت هذا الطلب ، وفي شهر نوفمبر من سنة 1948 أصبح أحد رموز هذه الحركة وهو " رشيدعلي يحيى " عضوا في لجنة فدرالية الحزب بفرنسا إذ عارض بشدة قرارات الحزب الخاصة بجمع التبرعات لصالح الفلسطينيين في فرنسا ، ولم يكن رد فعل قيادة الحزب إلا في شهر أفريل من سنة 1949 إذ قرروا حل فيدرالية الحزب بفرنسا وتم عزل " رشيد

علي يحيى " من رئاسة تحرير جريدة " نجم الجزائر " التي كان يستعملها كمنبر للتنكر للجزائر العربية الإسلامية ، كما قررت قيادة الحزب عزل كل قادة هذه الحركة البربرية ولم يسلم من هذا الإجراء حتى قائد المنظمة السرية آنذاك " آيت أحمد " الذي تم عزله من على رأس المنظمة في شهر ديسمبر 1949، كما واصل "كريم بلقاسم" إقصاء كل المناوئين لمصالي الحاج في منطقة القبائل(20).

ولقد أشار رئيس الحزب " مصالي الحاج " إلى هذه الأزمة التي عرفها الحزب والتي كادت أن تعصف بوحدته في المؤتمر الثاني لحزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية وذلك بقوله أن الحركة البربرية من صنع الإستعمار وتمثلها حركة طائفية عنصرية ذو طابع شيوعي وافتعلتها الإمبريالية الفرنسية ، كما أنها تشكل أزمة في الهوية الوطنية وتمس الأشخاص مباشرة وأثارت الكثير من المتاعب داخل حركة إنتصار الحريات الديمقراطية (21)

إكتشاف المنظمة السرية مارس 1950:

يعود السبب الرئيسي في إكتشاف جهاز المنظمة من قبل السلطات العسكرية الفرنسية إلى السيد " عبد القادر خياري " المدعو " رحيم " وهو عضو في المنظمة الخاصة ناحية تبسة والذي أراد الإنسحاب منها لكن القانون الداخلي للمنظمة يمنع الإنسحاب منها ولذلك صدر قرار مركزي بضرورة معاقبته إلا أنه تمكن من الهرب من الكومندوس الذي كان يقوده ديدوش مراد والمتكون من أربعة رجال ، ونتيجة لتلك المطاردة لفت أنظار العامة وتم التبليغ بما جرى مما إضطر ديدوش مراد

وأصحابه إلى ترك السيارة والتي عثر عليها الدرك الفرنسي ووجد بداخلها مسدسين وبدأت التحريات إلى أن تم القبض على أحد رجال المنظمة وهو عبد القادر الجليلي وهو المسؤول على التدريب العسكري فيها وبجرد إستنطاقه أخبر السلطات العسكرية الفرنسية بسر كل الهياكل والمخططات العسكرية للمنظمة والذي أستخدم كشاهد على إتهام الحزب بتكوين المنظمة العسكرية وإستخدامها لزعزعة الإستقرار إلا أن زعيم الحزب " مصالي الحاج " تنكر لكل تلك الإتهامات وحتى لكونه كان وراء تكوين هذه المنظمة الشبه عسكرية (22) .

كل هذه الأحداث أدت إلى هروب الكثير من عناصر المنظمة السرية إلى الجبال وإستطاع حتى بعض قياديينها إلى الهروب إلى الخارج مثل أحمد بن بلة الذي هرب من سجن البليدة ولحقة حسين آيت أحمد ومحمد خيدر وغيرهم من مناضلي وقادة المنظمة السرية ، وظل كل أعضائها في حالة فرار وإتهموا إدارة الحزب بأنها تخلت عنهم وتبرأت منهم ولذلك بدأ الحزب يشهد الكثير من التصدعات والإنشقات (23).

أزمة حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية أبريل 1953 :

تميز حزب حركة إنتصار الحريات الديمقراطية منذ نشأته بالثورية الإستقلالية ولذلك كانت المؤتمرات والضغط الإستعمارية على هذا الحزب وصولا إلى وقوع الأزمة التي عصفت بوحدته في أبريل من سنة 1953 ، وهذا مرده كله تخوف السلطات الإستعمارية الفرنسية من أهداف

الحزب الرامية كلها إلى إستقلال الجزائر وإنفصالها كلية عن فرنسا ومن خلال تلك المؤتمرات المستمرة من قبل سلطات الإحتلال عرف الحزب ثلاث أزمات كان لها أثرها والتي تتلخص فيما يلي :

1/ أزمة الأمين دباغين 1949 وهو المسؤول عن السياسة الخارجية للحزب والذي راهن على المساعدات الخارجية وخاصة العربية في ضرورة الإنطلاق بالعمل الثوري إلا ان ذلك لم يقنع رئيس الحزب الذي يرى بأن الوقت لم يحن بعد للعمل الثوري المسلح ووصل الأمر إلى حد القطيعة بين الرجلين وإقصاء الأمين دباغين من صفوف الحزب في ديسمبر 1949 لعدم إنضباطه.

2/ الأزمة البربرية 1949 والتي أدت كذلك إلى إقصاء الكثير من المناضلين المؤيدين للحركة البربرية ومن أبرزهم قائد المنظمة السرية آيت أحمد الحسين.

3/ أزمة إكتشاف المنظمة السرية مارس 1950 والتي أدت إلى إتهام الكثير من شباب الحزب المؤيد لإنطلاق الثورة لقيادة الحزب وخاصة لشخص الرئيس " مصالي الحاج " على وقوفهم المذل أمام سلطات الإحتلال بل وتبرئة الحزب من المنظمة وشبابها. (24)

كل ذلك ساهم في وصول الحزب إلى الأزمة الحادة، ففي أيام 4-5-6 أبريل 1953 إنعقد مؤتمر للحزب بالعاصمة بينما كان مصالي في إقامته الجبرية بفرنسا ، ونظرا لغياب الرئيس وإزدیاد أعداد المناوئين لأرائه بعد دخول الكثير من المناضلين إلى الحزب وتلويح الكثير بضرورة السماع لكل الأصوات وأن يكون هناك رأي بالإجماع وعدم التشبث دائما بأراء الرئيس هذا الأخير الذي طالب الحزب بإعطاء له التفويض المطلق في

سياسة الحزب ورفض الأغلبية لهذا الطلب إنقسم الحزب بين مؤيد لمصالي ومعارض له خاصة من أعضاء اللجنة المركزية الذين هاجمهم هجوما لاذعا حملهم ما آل إليه الحزب (25) .

ونظرا لهذه التطورات والمشاحنات إنتخبت اللجنة المركزية " يوسف بن خدة " كأمين عام وإجتمعت أيام 12-13-14/09/1953 وتوصلت لقرارات أهمها:

1/ تمسكها المطلق لطلب مصالي الحاج بمنحه سلطات مطلقة.

2/ رفضها المطلق لقراره القاضي بسحب الثقة من الأمين العام الجديد للحركة.

3/ دعوة مصالي الحاج إلى عقد مؤتمر استثنائي لترح الخلاف والفصل فيه.

وكلف " حسين كحول" لرفع هذه القرارات إلى رئيس الحزب إلا أن هذا الأخير رفض حتى إستقباله (26) .

الخاتمة

بالرغم من كل تلك المجازر المرتكبة في حق الشعب الجزائري ، وكل تلك الدسائس والمكر والخداع الذي مارسه السلطة الإستعمارية لعلها تخدم تطور المجتمع الجزائري وتعيقه في مساره التحرري وتطفئ شعلة مسار الحركة الوطنية الجزائرية في مواصلة نضالها في سبيل تحرر شعبها إلا أن كل تلك الإجراءات لم تزد الحركة الوطنية ومن ورائها الشعب الجزائري إلا تهيجا وتضامنا فيما بينها إلا ان أفرزت بمفردها الطريق الصحيح الذي وصل إليه كلاهما وتيقنا أنه هو المسلك الوحيد لمعالجة هذا

الوضع الإستعماري الذي طال وجوده على أرض الجزائر والذي لم يمنح لشعبها أدنى الحقوق بل سلطت عليه الجرائم والبطش والتهجير وأداء الواجبات ومنحت الإمتيازات والحقوق لغرباء إحتلوا أرضنا وإستباحوا عرضنا وإستفادوا من خيراتنا وثرواتنا .

لقد أدرك الإتحاد الإستقلالي الطريق وحث بقية الإتحادات على ضرورة نهجه وإتباعه إلا أن الإستعمار كان بالمرصاد لأي وحدة أو تضامن بين إتحادات الحركة الوطنية وعمل على التفريق بينها بكل الوسائل وتمكن في تمزيق وحدتها وواصل مساره وسياسته حتى داخل الإتحاد الإستقلالي مؤمنا بان سياسة فرق تسد هي الوسيلة الوحيدة للقضاء على الصحوة التحررية للشعب الجزائري وبالرغم من نجاحه النسبي في ذلك إلا أنه مني بفشل ذريع أمام ثلة من الشباب المؤمن والمتحمس لتحرر الشعب الذي طال أمد معاناته ، فظلوا يعملون بصمت وبعيدا عن الأضواء وعيون الإستعمار حتى وصلوا وحققوا الهدف الأسمى للشعب الجزائري في تفجير ثورة مازالت الأجيال تردد نهجها ومنهجها وقادتها رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه.

المصادر والمراجع

- 1- جمال خرشي ، الإستعمار وسياسة الإستيعاب والإدماج في الجزائر 1830 - 1962 تر عبد السلام عزيزي (الجزائر- دار القصة -2009) ، ص 146 . (2) . محمد بلعباس ، الوجيز في تاريخ الجزائر، د ط (الجزائر ، دار المعاصرة) ص 79
- 3- نفسه ص، 80

- (4- نفيسة دوييدة ، تطور فكرة الوطنية لدى عند فرحات عباس 1927-1955 ، مذكرة ماجستير - المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة ، الجزائر - 2005 ، ص 52.
- (5- عبد الحفيظ بوعلام ، فرحات عباس بين الإدماج والوطنية ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة 2005-2006 ، ص 138.
- (6- فرحات عباس ، ليل الإستعمار ، تر أبو بكر رحال ، د ، ط (الجزائر . دار القصة . 2005) ، ص 195
- (7- يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 (الجزائر - دار الهدى - 2009) ، ص 119
- (8- نفسه ، ص 120.
- (9- عمار هلال ، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1962 د.ط (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 1995) ، ص 362
- (10- محمد لحسن زغبيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري (1956-1962) ، (الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989) ، ص 45
- (11- إبراهيم لونيبي ، المنظمة الخاصة ، مجلة المصادر العدد 06 (الجزائر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2002) ص 55.
- (12 يحي بوعزيز ، الإنجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948 ، الإيديولوجية السياسية للحركة الوطنية الجزائرية (الجزائر ، دار البصائر ، 2009) ، ص 6
- (13 عبد الكامل جوييه ، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1945-1954 (الجزائر ، الراية للكتاب 1 د ، ت) ص 15.
- (14 عقيلة ضيف الله ، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية (1954-1962) ، (الجزائر ، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع ن 2013) ص 127.
- (15 مومني فتية ، قانون الجزائر 20 سبتمبر 1947 ، مذكرة ماجستير ، جامعة قلمة ، 2016-2017 ، ص-ص 98-111.
- (16 - نفسه ، ص 97
- (17 الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ، الجزائر في التاريخ (المقاومة السياسية 1900-1954) (الجزائر - المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1987) ، ص 98.
- (18 محمد يوسف ، الجزائر في ظل المسيرة النضالية ، المنظمة الخاصة ، (الجزائر ، دار الأبيتر ، 2007) ، ص 107،108
- (19 الجيلالي صاري ، محفوظ قداش ، الجزائر في التاريخ المرجع السابق ، ص 99 .
- (20 عمار بوحوش ، العمال الجزائريون في فرنسا ، (الجزائر 2008) ، ص ، ص 318 ، 319 .
- (21 مومن العمري ، الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال إفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني (قسنطينة ، دار الطبعة للنشر ، 1955) ، ص ، ص 202 ، 203.
- (22 عبد الحميد بوزيد ، الإمداد خلال حرب التحرير الوطني، ط2 (الجزائر ، مطبعة الديوان ، 2007) ، ص 19.
- (23 الطيب العلوي ، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954 ، (الجزائر ، المؤسسة الوطنية للإتصال ، د- ت) ، ص 296.
- (24 عمار بوحوش ، العمال الجزائريون.... المرجع السابق ، ص 323.
- (25 أحمد توفيق المدني ، هذه هي الجزائر ، د ، ط (مكتبة النهضة المصرية 2001) ، ص 190.
- (26 مومن العمري ، المرجع السابق ، ص- ص 290-292